

استئصال الجوع ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمام

تقوم إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى المنظمة بتحليل الاتجاهات والمسائل المستجدة المتصلة بالأغذية والزراعة. كما تحتفظ بمجموعة متنوعة من قواعد البيانات الإحصائية وتصونها كي تبقى البلدان الأعضاء في المنظمة مواكبة لأحدث التطورات العالمية في مجال الأغذية والزراعة. ومن خلال إجراء تقديرات فطرية منتظمة تبقى الإدارة قادرة على تنبيه المجتمع الدولي بشأن الأزمات الغذائية الوشيكة وتقديم المشورة القيّمة والدعم لصانعي السياسات.

التوقعات طويلة الأجل بشأن الأغذية العالمية والزراعة

مع تغير المناخ وأن تساعد في التخفيف من وطأه آثاره، إضافة إلى صون الموائل الطبيعية. وستكون المجتمعات الريفية بحاجة إلى تكنولوجيات جديدة لزراعة المزيد من الأغذية باستخدام أراضٍ أقل مساحة وأيدي عاملة أقل عدداً. كما ستكون الحكومات بحاجة إلى خلق ورعاية بيئة اقتصادية مغرية للمزارعين كي يستثمروا في تطوير واستخدام تكنولوجيات جديدة. وسيكون من الضروري كذلك توفير حوافز تسويقية توجه المزارعين والتجار وباعة التجزئة لجعل العرض متنسقاً مع الطلب عبر سلاسل إنتاج يزداد تعقيدها بصورة متصاعدة.

إن النمو السكاني العالمي سيتباطأ في النصف الأول من هذا القرن، غير أن الطلب العالمي على الأغذية والأعلاف والألياف سيستمر في الازدياد. وقد يتزايد استخدام المحاصيل في الوقت ذاته لإنتاج الطاقة الحيوية والأغراض الصناعية الأخرى. ما يتيح فرصاً جديدة للمزارعين وللتنمية الريفية، ولكنه يخلق بعض التحديات للأمن الغذائي أيضاً. وهكذا فإن الطلب الجديد على المنتوجات الزراعية في أقاليم معينة سيولد ضغطاً متزايداً على الموارد الزراعية النادرة بالفعل أصلاً. كما سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة تعقيد الأمور. حيث سيتعين على الزراعة أن تتكيف

تدعيم الأمن الغذائي العالمي

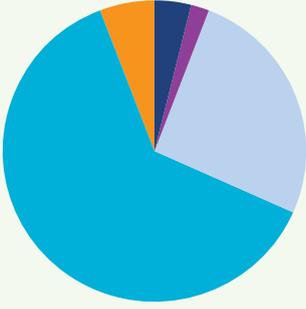
كما تقدم قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (FAOSTAT) التي تعدّ أكبر قواعد البيانات الإحصائية المتصلة بالأغذية والزراعة وأكثرها شمولاً في العالم السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية ذات الصلة بالأغذية والزراعة لنحو 200 بلد. كذلك تقدم المنظمة المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء من أجل تحسين إحصاءاتها القطرية بشأن الأغذية والزراعة وتطوير النظم اللازمة لنشر بياناتها القطرية والقطرية الفرعية بغية تدعيم صنع السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرها خدمات أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي المعاد تشكيلها التي تدعم التحليل العالمي لسياسات الأمن الغذائي والعونات الغذائية أثناء قيامها بتحديد المسائل الرئيسية المتصلة بالأمن الغذائي. وتقوم المنظمة كذلك بأعمال من شأنها دعم التحقيق المندرج للحق في الغذاء إلى جانب استضافتها لأمانة التحالف الدولي ضد الجوع.

تعمل المنظمة بهمة ونشاط في إجراء الدراسات التحليلية وتنفيذ المشروعات والبرامج التي تبحث في الروابط القائمة بين الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية، وذلك من أجل تحسين تصميم السياسات والبرامج القطرية وتشجيع اتباع نهج متكامل لمعالجة مشكلتي انعدام الأمن الغذائي والفقر. ولذلك تصدر إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنظمة، إلى جانب برنامجها الواسع لنشر الوثائق الفنية، مطبوعات المنظمة السنوية الرئيسية الثلاث: *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم وحالة الأغذية والزراعة وحالة أسواق السلع الزراعية* التي تقدم الإحصاءات والمعلومات ذات الصلة إلى جمهور واسع. كما تتعاون منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإنتاج التقرير المشترك *الإفاق الزراعية* الذي يعدّ تقديراً سنوياً استشرافياً لمسائل السوق والسياسات التي تثير أكبر قدر من الاهتمام بشأن أكثر السلع الغذائية تداولاً.

حقائق أساسية

- يصيب الجوع المزمّن حالياً ما يربو على 900 مليون شخص في أنحاء العالم المختلفة، ما يعادل نحو 16 في المائة من سكان البلدان النامية.
- سبتين على العالم أن يزيد إنتاج الأغذية لديه بنسبة 70 في المائة كي يتمكن من إطعام ما يربو على تسعة مليارات شخص بحلول عام 2050.
- يعيش نحو 20 في المائة من الأشخاص ناقصي التغذية، أو ما يزيد على ثلث مجموع سكان العالم إذا استثنينا الصين والهند. في بلدان تمر في أزمات ممتدة.
- تعصف آثار التقلبات الشديدة للأسعار أكثر ما تعصف بالفقراء، الذين ينفقون ما يصل إلى 70 في المائة من دخلهم على الغذاء.
- يتوقع أن يهبط معدل النمو في الإنتاج الزراعي إلى 1.5 في المائة خلال الفترة من الآن إلى عام 2030 وإلى 0.9 في المائة بين العامين 2030 و2050، وذلك مقارنة مع نسبة 2.3 في المائة سنوياً منذ 1961.
- تشكل النساء في المتوسط 43 في المائة من العمالة الزراعية في البلدان النامية، ويتراوح ذلك بين 20 في المائة في أمريكا اللاتينية وبين زهاء 50 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- إن سدّ الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة يمكن أن يزيد الناتج الزراعي الإجمالي في البلدان النامية بنحو 2.5-4 في المائة وأن يخفض عدد الجياع في العالم بنحو 17-12 في المائة.
- تطلق الزراعة في الوقت الحاضر نحو 30 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم.

عدد السكان ناقصي التغذية في العالم 2010 (بالملايين)



المجموع: 925 مليون
يعيش نحو 98 في المائة من السكان ناقصي التغذية
عالمياً في البلدان النامية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

دعم فرص التوظيف والعمل الكريم في المناطق الريفية

يجري استخدام غالبية سكان مناطق الريف وبصورة خاصة النساء والشباب في قطاع غير رسمي متدني الإنتاجية من الاقتصادات الريفية. أي في الزراعة الكفافية أو الأعمال الموسمية أو الأعمال المتقطعة بأجر وبغية المساعدة في معالجة هذه المسائل تقدم منظمة الأغذية والزراعة في إطار شراكة مع منظمة العمل الدولية المشورة في مجال السياسات، كما تدعم القدرات القطرية من أجل تشجيع توفير فرص العمل الكريم في مناطق الريف بوصفه محركاً أساسياً للتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة.

تشجيع النظم الزراعية المستدامة الذكية مناخياً

تعدّ زيادة الأغذية والدخل والمنافع الأخرى التي يحققها المزارعون من نظم الإنتاج الزراعي أمراً ضرورياً لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية الرامي لاستئصال الفقر المدقع والجوع. كما أن تحسين كفاءة الموارد الطبيعية في النظم الزراعية واستخدامها على نحو مستدام، إلى جانب تقديم الحوافز للمزارعين لإنتاج مجموعة واسعة من خدمات النظم الإيكولوجية ضروري كذلك لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية الرامي إلى كفاءة الإستدامة البيئية. غير أن تغير المناخ يضاعف حجم التحدي، ما يستدعي زيادة المرونة والقابلية للتكيف. إضافة إلى استراتيجيات تنموية تتسم بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومن أجل ذلك كله، تقوم المنظمة حالياً بمساعدة البلدان في تطوير استراتيجيات تنمية زراعية للحيازات الصغيرة "الذكية مناخياً".

فهم سبل المعيشة في مناطق الريف وتعزيزها

لا يملك صغار المزارعين في الغالب سوى القليل من القدرة للوصول إلى الأسواق والموارد الإنتاجية والخدمات التي من شأنها تمكينهم من تحسين حياتهم اقتصادياً واجتماعياً. وكثيراً ما يجري كذلك إهمالهم في السياسات والبرامج الزراعية. إلا أنه في مقدور المؤسسات الريفية ومنها منظمات المنتجين بوجه خاص إكساب صغار المزارعين قدرة أكبر على الوصول إلى الموارد ومدخلات الإنتاج والخدمات كالأراضي والإئتمان والمعلومات والإرشاد، إضافة إلى إدارة هذه الموارد على نحو أفضل. ولهذا فإن المنظمة تعمل بدأ بيد مع الحكومات لتقوية المؤسسات في مناطق الريف وكذلك لتطوير سياسات تدعم صغار المزارعين وتقويهم.



أسعار الحبوب تذبذبت بصورة جامحة في السنوات الأخيرة.



يتم استخدام التوقعات الاقتصادية التي تصدرها المنظمة في جميع أنحاء العالم.

تقلبات الأسواق والاستثمار في الزراعة

لقد سلّطت الأزمة الغذائية العالمية في 2007-2008 الأضواء على الحاجة الماسة لتعزيز القدرة على الإنتاج الزراعي في البلدان كافة من أجل تلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الأغذية. غير أن بلداناً كثيرة تحتاج إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة وإلى حوافز إنتاج ملائمة كي تصبح قادرة على مواجهة هذا التحدي العالمي. وقد شهدت الأسواق العالمية منذ 2007 كذلك سلسلة من عمليات التآرجح الدرامي في أسعار السلع. ويات القلق بساور المنظمة بشأن تأثيرات تقلبات الأسعار على الأسواق الدولية والمحلية، وعلى قدرة البلدان على التكيف مع بيئة أصبحت بصورة متصاعدة غير قابلة للتنبؤ بحالها وكذلك على قدرة هذه البلدان في الوقت ذاته على ضمان الأمن الغذائي لسكانها. ولذلك بدأت المنظمة في إعطاء الأولوية لتحليل تقلبات الأسواق وتقديم التوجيه في مجال السياسات.

تحقيق المساواة بين الجنسين

إن أشكال عدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي بين الرجال والنساء تقوّض الأمن الغذائي والتغذوي وتعيق النمو الاقتصادي والزراعي. وتشير البيانات الحديثة إلى أن سدّ الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الزراعية يمكن أن يساعد 100-150 شخصاً في الإفلات من براثن الجوع. ولذلك تقدم المنظمة المشورة في مجال السياسات للحكومات كما تعمل بدأ بيد معها ومع الشركاء التنمويين من أجل تقوية قدراتها على رسم سياسات ووضع برامج تنمية زراعية وريفية تراعي المساواة بين الجنسين. ومن ضمنها توليد واستخدام بيانات مفصلة حسب الجنس بغية استخدامها في رسم سياسات جيدة الإستهداف.